الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.7

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
10 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ميسيتش (نائب الرئيس) ..... (صربيا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-54571 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

نظرا لغياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ميسيتش (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد محمد** (ملديف): قال إن بلده، الذي ينتمي إلى اثنتين من ثلاث أشد المجموعات ضعفا التي حددتها الأمم المتحدة - أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية - قد تضرر ضررا بالغا بالأزمة الاقتصادية والمالية، ما أدى إلى تعقّد التحديات التي يواجهها فعلا في مجالات تشمل جهوده المستمرة من أجل الانتعاش من تسونامي المحيط الهندي في ٢٠٠٤. إن الانتكاس العالمي الحالي قد فاقم الحالة المالية للبلد ومن المحتمل أن يعيق تقدمه صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالتالي ينبغي للأمم المتحدة أن تجدد جهودها لوضع اقتصاد عالمي يتصدى للامساواة ويزيل الاختلالات العالمية في النظم المالية والتجارية. وفي هذا الصدد يجب على المجتمع الدولي أن يبدي المرونة والإرادة السياسية اللازمتين لكسر المأزق في المفاوضات من أجل الاختتام المبكر والناجح ذي التوجه الإنمائي لجولة الدوحة الإنمائية بحلول ٢٠١٠.

٢ - وواصل القول إنه من أجل كفالة الانتقال السلس للملديف من مركز البلد الأقل نموا إلى بلد من البلدان المتوسطة الدخل بنهاية ٢٠١٠، وهو عملية قررت الجمعية العامة في ٢٠٠٤ تأجيلها نظرا إلى الضرر الكبير الذي سببته أمواج تسونامي، يحتاج البلد إلى المعاملة الخاصة والتفضيلية والالتزام من الجهات الشريكة. واسترعى الانتباه إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي مؤخرا باتخاذ قرار بتوافق الآراء اشترك وفد بلده في تقديمه بالتقييم المستقل على نطاق المنظومة لفعالية الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية (E/2009/L.35).

٣ - وأضاف قائلا إن الحكومة الجديدة في ملديف قد اتخذت مبادرة للاصلاح الاقتصادي الكبير للحد من الإنفاق الحكومي بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكنها تحتاج أيضا إلى المساعدة من الجهات الإنمائية الشريكة لها.

٤ - وقال إن تغير المناخ بالنسبة إلى ملديف واقع يومي يحملها على توجيه مواردها المحدودة من التنمية الاستراتيجية إلى الانتعاش وإعادة البناء. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يخصص موارد لمساعدة أشد البلدان فقرا وضعفا على التكيف مع تغير المناخ، وأن يتوصل إلى اتفاق طموح وفعال في مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن للحد من متوسط الزيادات في درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ١,٥ من درجات الحرارة المئوية فوق المستويات التي كانت عليها قبل العهد الصناعي. وتخطط حكومة بلده لجعل ملديف بلدا متعادلا من حيث الأثر الكربوني بحلول ٢٠١٠.

٥ - **السيد أسكروف** (أوزبكستان): قال إنه ينبغي للجنة أن تنسق وتوجه بفعالية وكفاءة الإمكان الفكري والتكنولوجي للدول الأعضاء وإمكانها في مجال الموارد للتوصل إلى حل مستدام للأزمات المتعددة التي يواجهها العالم. ثمة حاجة إلى الإصلاح الأساسي للنظم العالمية والمالية والمصرفية للاستجابة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المتعددة الجوانب، وهي الأزمة التي تفاقمها السياسات الحمائية للاقتصادات الكبرى. إن تخفيف آثار تغير المناخ من شأنه أن يتطلب فهم الأسباب الجذرية واتخاذ الإجراءات المنسقة. ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تكون رائدة في هذا الصدد وأن تضطلع بحمل العبء. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوصل إلى اتفاق عادل وشامل في المؤتمر القادم المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، وأن يضع آليات للقيام على وجه الدقة

بتحليل تغير المناخ والتنبؤ به، من أجل تحسين التنسيق بغية تحقيق الإدارة الفعالة للمخاطر المتعلقة بالمناخ ووضع تدابير التكيف.

٦ - وواصل القول إن المجتمع الدولي يحتاج ايضا إلى المشاركة في التعاون الأوثق لكفالة الأمن الغذائي وللاستفادة من وجوه التقدم التكنولوجي الحديث لزيادة إنتاج الغذاء. ونظرا إلى أن النقص في المياه العذبة يعيق إنتاج المواد الغذائية يجب على الدول أن تسعى إلى تحقيق الإدارة المستدامة للمصادر المائية في المناطق الريفية على وجه خاص. وفي هذا الصدد، تؤيد أوزبكستان آراء منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة في أنه ينبغي استعمال المياه العذبة في المقام الأول في إنتاج الأغذية. ولاحظ أن أوزبكستان قد حققت الاستقلال في مجالي الأغذية والطاقة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين وأنها البلد المصدّر الرئيسي للخضروات والفواكه والقمح إلى بلدان الاتحاد السوفياتي السابق. ونظرا إلى أن أوزبكستان وطن لقرابة نصف سكان آسيا الوسطى فقد وقع على وفد بلده الواجب الأخلاقي في ريادة جهود التنسيق للمساعدة في حل مشكلة إنتاج الأغذية. لقد تضررت أكثر من بلدان أخرى في المنطقة بانحسار مياه بحر الآرال، الأمر الذي فاقم التصحر في المنطقة وأضر بالإنتاج الزراعي. وعلاوة على ذلك، فإن إمدادات المياه من الأنهار الرئيسية في آسيا الوسطى أقل من المعدل السنوي، ما يجعل من الصعب توفير الكميات اللازمة من المياه للشرب والري في المنطقة، حيث يعيش ٦٥ في المائة من السكان في مناطق ريفية ويعتمدون على نحو مباشر على تنمية القطاع الزراعي.

٧ - ويعتقد وفد بلده اعتقادا راسخا بأن جميع منشآت الطاقة المائية لتوليد الكهرباء على الأنهار العابرة للحدود ينبغي أن تخضع للتقييم الإجباري من قِبل الخبراء الدوليين تحت رعاية الأمم المتحدة. وما لم يتخذ إجراء فوري في هذا الصدد فإن موارد رزق عشرات الملايين في آسيا الوسطى ستتعرض للخطر الشديد. ينبغي تأمين حالة متوازنة من المياه والطاقة في آسيا الوسطى عن طريق الحوار البناء القائم على توافق الآراء فيما بين البلدان في المنطقة.

٨ - **السيد تنين** (أفغانستان): قال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا في مواجهة التحديات التي توجدها الأزمة الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في البلدان النامية، وتغير المناخ والتنمية المستدامة. وأفغانستان ملتزمة بمجموعة من المبادرات التي تضع أولويات احتياجات أقل البلدان نموا في البيئة الحالية، مثل المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وبرنامج عمل أكرا، وإعلان هونغ كونغ الوزاري، وتأمل في أن يضاف القرار بشأن جولة الدوحة الإنمائية إلى تلك القائمة.

٩ - وواصل القول إن القدرات الإنمائية لأفغانستان تتهددها على نحو خاص الأزمة المالية. وفي هذا الصدد، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الأجنبية لبلده ولغيره من أقل البلدان نموا ولبلدان ذات احتياجات خاصة يجب أن تكونا فعالتين ومستمرتين ويمكن التنبؤ بهما. وينبغي اتخاذ خطوات فورية لكفالة المساءلة والشفافية والتنسيق فيما بين الجهات المانحة والوفاء بالالتزامات لكفالة الاستعمال والتوزيع الفعالين للمعونة. وإلا فإن أفغانستان ستواجه صعوبات في تنفيذ استراتيجيتها الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية. ثمة حاجة إلى برامج إنمائية أفضل تنسيقا وزيادة المعونة لمساعدة أفغانستان على تنمية الزراعة وكفالة الأمن الغذائي. وثمة حاجة ماسة في أفغانستان، كما في بلدان نامية أخرى، إلى القضاء على الفقر، وفي هذا الصدد يأمل في أن يكون عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر العقد الأخير.

١٠ - وأضاف قائلا إنه نظرا إلى أن تغير المناخ يؤثر في جميع البلدان فمن الضروري أن يعترف الجميع بالحاجة إلى الاختتام الناجح لمؤتمر كوبنهاغن وأن يدعموا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكولي كيوتو ومونتريال. وتواجه أفغانستان، بوصفها بلدا خارجا من الصراع، عدة تحديات شاقة. وعلى الرغم من أن التنمية المستدامة قد هُمشت في أغلب الأحيان في حالات ما بعد الصراع فإنه ينبغي الاضطلاع بالمشاريع القصيرة والطويلة الأجل نظرا إلى أن هذه قد تكون الطريق الوحيد لإرساء الأمن المستمر وللحد من الاعتماد على المعونة الخارجية. والتعاون الإقليمي أساسي أيضا للتوصل إلى حل في أفغانستان وفي دول أخرى خارجة من الصراع، كما كان حال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفيما بين بلدان الشمال والجنوب. ويأمل في إنعاش استعمال أفغانستان بوصفها جسرا ضمن المنطقة الكبرى عن طريق توسيع نطاق الأسواق الإقليمية للطاقة والتجارة والمرور العابر، وتنسيق الجهود للقضاء على تجارة المخدرات.

١١ - **السيدة روبياليس دي شامورو** (نيكاراغوا): أعربت عن القلق من تدهور الحالة الاقتصادية العالمية التي جعلت ملايين الأشخاص باطلين عن العمل وفقراء، والأزمات العالمية في مجالات الأغذية والطاقة والبيئة. ويرحب وفد بلدها بعمل الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المنشأ لمتابعة القضايا الواردة في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية. وتأمل في أن تسهم البلدان المتقدمة النمو إسهاما كبيرا وفعالا في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى القادم المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢ - وقالت إن وفد بلدها يرفض استعمال التدابير الاقتصادية الأحادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد، تتطلع قدما إلى استعراض اللجنة لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٣/٦٢ بشأن التدابير الاقتصادية الأحادية بوصفها وسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية وتدعو اللجنة إلى كفالة اتخاذ تدابير محددة وفورية وفعالة لإيقاف تقويض حق هذه البلدان في التنمية.

١٣ - وأعربت عن الأمل في تحقيق التقدم الكبير في المؤتمر الرفيع المستوى القادم المعني بالأمن الغذائي العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون المؤتمر المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن فرصة لوفاء البلدان المتقدمة النمو بمسؤوليتها التاريخية بموجب بروتوكول كيوتو ولإيقاف محاولتها تقويض مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

١٤ - وواصلت القول إن الصلة بين نزع السلاح والتنمية واضحة: إن المبالغ المنفقة على النطاق العالمي للأغراض العسكرية بينما يموت كثير من الأشخاص من المجاعة أو الظمأ أو الأمراض التي يمكن الوقاية منها مبالغ مذهلة. وفضلا عن ذلك، فإن الإبقاء على القواعد العسكرية الأجنبية وإنشاءها في البلدان النامية قضية تبعث على القلق العميق، نظرا إلى أنها تهدد الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي على نحو خاص.

١٥ - ولاحظت أن نيكاراغوا قد أعلنتها قبل وقت قصير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بلدا خاليا من الأمية، وهي تتمتع بالرعاية الصحية والتعليم المجانيين، وصنفت منظمة الأغذية والزراعة برنامج التغذية المدرسية للبلد بأنه أحد أفضل أربعة برامج في العالم. وطورت نيكاراغوا أيضا مصادر متجددة للطاقة البديلة؛ وأمكن تحقيق ذلك كله عن طريق التعاون مع البديل البوليفي للأمريكتين.

١٦ - وقالت إن جمعيات المستهلكين تتنافى مع ضمان الموارد الطبيعية وموارد الطاقة، البالغة الحيوية لتنمية وحفظ النوع البشري. وبالتالي تقوم الحاجة إلى نظام اقتصادي عالمي

جديد، ويجب على الدول المتقدمة النمو على نحو خاص أن تدعم جهود البلدان في الجنوب لممارسة حقها المشروع في التنمية ولبناء مستقبلها الخاص بها.

١٧ - **السيد هرنانديز-ميليان** (كوستاريكا): قال إنه يجب على اللجنة الثانية أن تكون أساسا فضاء متعدد الأطراف للعمل يتجاوز اللغة النمطية ويتجاوز التكرار الطقسي للقرارات التي يعود ظهورها سنويا بأثر محدود في أغلب الأحيان. يجب أن تكون اللجنة الثانية محفلا تلتقي فيه الأفكار للتغلب على الحواجز التي تعترض الإبداع الجماعي من قِبل المشاركين والقدرة على توليد التغير الإيجابي في عالم يفتقر إلى المساواة والإنصاف. ويجب على اللجنة أن تكون الخط الأمامي للهجوم، تستعمل قرارات متسقة ذات توجه عملي، للتغلب على الحواجز التي تعترض طريق التنمية المستدامة الجماعية.

١٨ - وقال إن أثر الأزمة المالية والاقتصادية في العالم وعلى وجه الخصوص في إمكانيات التنمية قد تكرر ذُكره ما فيه الكفاية. ولا شك في أن الأزمة الحالية تشكل تهديدا، وخصوصا في البلدان الأكثر فقرا، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبدون اتخاذ إجراءات حاسمة فإن الملايين من الناس سيزيدون من الذين يعيشون في ظل الفقر المدقع. من الحتمي أن يفي المجتمع الدولي بالالتزامات التي نشأت عن مختلف المحافل الدولية إذا لم يُرَد النيل من الأهداف الإنمائية. ومن شأن عقد مرتمر القمة في ٢٠١٠ لاستعراض التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أن يكون خطوة هامة في السنة القادمة. وبالنسبة إلى كوستاريكا كانت هذه مهمة ذات أولوية: لم تكن على وجه التحديد قضية تحقيق مؤشرات اقتصادية كلية مُرْضِية بل تحقيق كل هدف مع التركيز على الكائن البشري، مُستثمِرة استراتيجيا في التنمية العامة للشعب. وعنى ذلك توفير مزيد من التعليم، والصحة الأفضل وفرص أكثر للعمل والرفاهة. وعنى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية لأن التنمية الحقيقية تواكب الحفظ والاستعمال المستدام للموارد الطبيعية.

١٩ - وواصل القول إنه يجب على اللجنة أن تصدر دعوة مدوية للمجتمع الدولي إلى العمل بمسؤولية دعما للتنمية الاقتصادية المستدامة. ونظرا إلى أثر الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن البلدان المتوسطة الدخل، مثل كوستاريكا، بحاجة إلى أن تقدَّم لها الموارد المالية والتقنية الحقيقية والمعرفة. إن الأمم المتحدة بحاجة إلى تشجيع تبادل المعلومات والتجارب والممارسات المثلى بين البلدان المتوسطة الدخل وغيرها بروح التعاون الدولي وضمن إطار توافق آراء مونتيري الذي يحدد المسؤولية المتبادلة بين البلدان المتقدمة النمو والنامية لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٢٠ - وأضاف قائلا إن كوستاريكا بلد قد قدم تاريخيا إثباتا عمليا لوجود العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وكوستاريكا، بوصفها ديمقراطية بدون قوات مسلحة، تشجب إنفاق موارد متزايدة باستمرار على النطاق العالمي على الأهداف العسكرية، وهي الموارد التي كان يمكن، لولا ذلك، أن تساعد في تلبية الاحتياجات الإنمائية. من غير المنطقي أن يقوم العالم، وفيه أعداد متزايدة تستسلم للفقر في الأزمة الاقتصادية، باستثمار أكبر في أدوات الموت والتدمير. يرشد ذلك الاعتقاد كوستاريكا في مداولات اللجنة الثانية.

٢١ - وقال، وهو يتناول الأزمة البيئية، المتجلية أساسا في الدلائل والآثار القوية لتغير المناخ، إن مستقبل البشرية يتوقف على ما تفعله أو لا تفعله الآن. إن أزمة تغير المناخ تجلب معها خطر فقدان التراث المشترك الوحيد للبشرية، ما يوجد التحدي المتمثل في أن يفكر العالم من منظور مجتمع عالمي مترابط إيكولوجيا. ونظرا إلى اقتراب موعد المؤتمر المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن، حان الوقت لاتخاذ القرار الصحيح، الذي يبدو أنه أُجّل في غالبية الأحيان. سيكون النجاح ممكنا

باتخاذ تدابير متعددة الأطراف وعالمية تكون شفافة ومنسقة وموثوقا بها، وبخطط عمل محددة وترتيبات واقعية للتحقق، وبرامج التعاون الدولي التي تكسر حلقة الخمول والإحباط.

٢٢ - وواصل القول إن ثمة الكثير مما ينبغي فعله. إن كوستاريكا، على سبيل المثال، بتجربتها القيِّمة في تطوير قدراتها ومنهجياتها للحد من الانبعاثات بسبب إزالة الغابات، على استعداد للقيام بالإسهام في الجهود لإنشاء مسار التنمية الذي ينخفض فيه انبعاث الكربون. ومن شأن ذلك أن يتطلب وضع صكوك تسمح للبلدان بالمشاركة عن طريق ضمان مصادر مستقرة ووافية للتمويل.

٢٣ - **السيد خشاب** (لبنان): قال إن شبح الفقر، بوجود الأزمات العالمية الراهنة في مجالات الغذاء والطاقة والتمويل، وبنشوء تهديدات تغير المناخ وباستمرار الصراعات العنيفة، يلوح في الأفق العالمي على نحو أكثر تهديدا مما كان في يوم من الأيام.

٢٤ - وقال إن حجم وشدة الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الراهنة قد عرّضا العالم لتهديدات ضخمة. في البلدان المتقدمة والمتقدمة النمو كانت الأزمة أساسا أزمة مالية. ولكن بسبب عولمة الأسواق انتشرت الأزمة بسرعة إلى البلدان النامية، ما أضر بالاقتصاد الحقيقي، وأدت بدورها إلى نشوء أزمة اجتماعية قد تؤدي، إذا لم تعالَج فورا، إلى زعزعة الاستقرار والاضطرابات السياسية.

٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، قال إن الأزمة تؤثر تأثيرا سلبيا في الاستقرار المالي والاقتصادي للبلدان النامية التي كانت تحول موارد مخصصة أصلا للتنمية إلى التصدي للأزمة. إن جهودها المبذولة صوب القضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، تصاب بالإحباط، مع استراتيجياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية. وفضلا عن ذلك، فإن الأزمة المالية والاقتصادية قد زادت من تعقدها أزمةُ الغذاء وتقلب أسعار الطاقة والآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ.

٢٦ - وواصل القول إنه يجب اعتماد صفقة حوافز عالمية بغية مساعدة البلدان النامية في أن تنتعش اقتصاديا؛ لا يمكن أن تُترك لتتصدى وحدها للأزمة. يجب على البلدان المتقدمة النمو ألا تدير ظهرها لالتزاماتها، بل ينبغي لها أن تزيد مساعدتها بتوفير الموارد المالية التي يمكن التنبؤ بها بدون شروط.

٢٧ - وأضاف قائلا إن الأزمة قد أزاحت الستار عن الحاجة الملحة إلى إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي بغية مواجهة حقائق وتحديات القرن الحادي والعشرين. إن مؤسسات بريتون وودز، وخصوصا هيكلها الإداري، يجب إصلاحها الجذري بغية تقوية صوت البلدان النامية وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرار ووضع المعايير.

٢٨ - وواصل القول إن من الضروري أكثر من أي وقت مضى اتخاذ نهج شامل إزاء التنمية المستدامة يقوم على أساس أركانها الثلاثة المتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وإن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو دي جانيرو في ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وفي جوهانسبرغ في ٢٠٠٢ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة هو أكثر أهمية وإلحاحا الآن مما كان في ذلك الوقت.

٢٩ - وأضاف قائلا إن لبنان يرحب بالعرض الذي تقدمت به البرازيل باستضافة مؤتمر قمة للتنمية المستدامة في ٢٠١٢ لاستعراض هذين الاجتماعين الهامين. ويرحب أيضا بمؤتمر القمة العالمي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي الذي سيعقد في روما في تشرين الثاني/نوفمبر بوصفه فرصة لمناقشة نهج متكامل إزاء الأمن الغذائي يمكن أن يسمح

بحلول شاملة ودائمة. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص لاحتياجات أفريقيا.

٣٠ - وقال إن من الحيوي أن يتوصل المؤتمر المعني بتغير المناخ في كوبنهاغن إلى اتفاق يمثل معلما بارزا يقوم على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويحث لبنان البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بالتزامات طموحة للفترة التي تتجاوز ٢٠١٢.

٣١ - **السيد جينتي** (جورجيا): قال إن المجتمع الدولي في مجموعه يواجه في الوقت الحاضر احد أشد الأوقات عسرا في تاريخه. لا يهدد تغير المناخ والأزمة المالية القائمة الأهداف القصيرة الأمد للبشرية فحسب ولكن يهددان أيضا وجودها ذاته. إن الحاجة إلى التوصل إلى حل قضيةُ حياة أو موت. لقد حان الوقت لأن يفعل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لإنهاء الاحترار العالمي مرة واحدة وإلى الأبد، ما يؤمن المستقبل للأجيال القادمة.

٣٢ - وقال إن الانتقال إلى اقتصاد ينخفض فيه مستوى انبعاث الكربون من شأنه أن ينطوي على تحديد وتطبيق سياسات تستهدف تغير المناخ والقضاء على الفقر والقدرة التنافسية الاقتصادية. إن الطاقات المتجددة، علاوة على فوائدها في مجال كفاءة الطاقة، ضرورية لإيقاف تغير المناخ. إن جورجيا تنتج ٨٥ في المائة من من الكهرباء التي تستهلكها من المصادر البيئية والمتجددة.

٣٣ - وواصل القول إن من المشجع فهم التحدي الدولي والتصميم على حله، كما أعرب عن ذلك قادة العالم خلال مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ. يتحتم تحويل الاتفاق السياسي إلى عملية مفاوضات نشيطة، ما يمكن البلدان من التوصل إلى موقف مشترك في كوبنهاغن. ومن شأن تغير المناخ أيضا أن يشكل تهديدا للأمن العالمي: من شأن الزيادة في تواتر وكثافة حالات الجفاف أن تصعد مشاكل الأمن الغذائي في البلدان التي تعاني فعلا من حالات النقص في الغذاء والمياه، بينما يتزايد بسرعة الطلب على الأغذية في العالم بسبب النمو السكاني. زادت بلدان كثيرة، وهي غير قادرة على توفير المواد الغذائية المنتجة محليا لسكانها، طلبها على الواردات الغذائية. وقد لا يكون في مقدور السوق العالمية على تلبية الطلب، ما يؤدي إلى توتر العلاقات بين الدول.

٣٤ - وأضاف قائلا إن العالم كله يدرك في نفس الوقت أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية يجب التصدي لها على نحو مستعجل. لقد تأثر كل بلد بآثارها السلبية، ما أظهر مرة أخرى أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يذلل الأزمة إلا بمجهود جماعي، مجهود يمكن أن يدعمه تبادل الآراء فيما بين الدول الأعضاء في اللجنة الثانية في كيفية منع الحدوث مرة أخرى.

٣٥ - وواصل القول إن من الحتمي أن يكون الانتعاش، عند تحقيقه في نهاية المطاف، مستداما. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي ان يوجه جهوده صوب خلق أسواق عمل أكثر شمولا ووضع سياسات عمل فعالة وتحقيق التعليم ذي الجودة ووضع برامج التدريب ذي الصلة.

٣٦ - **السيد مارتنس** (أنغولا): لاحظ أن الاقتصاد العالمي يتصدى لأزمة مالية واقتصادية لا سابقة لها. لا يمكن لبلد واحد أو مجموعة من البلدان أن تعزل نفسها عن آثار التحديات، وتوقعات انتعاش الاقتصاد العالمي ليست واضحة بعد. ولهذا السبب، يجب على أعضاء اللجنة أن يساهموا في قرارات محورية ليكون من الممكن التكيف لآثار الأزمة وتخفيف آثارها. يجب أن تأخذ هذه القرارات في الحسبان الحاجة إلى التوصل إلى اتفاق عالمي بشأن التجارة وإلى رفع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رأس المال إلى البلدان النامية. ويمكن للجنة الثانية على نحو خاص أن تعيد التأكيد على تصميم المجتمع الدولي على التعاون في التصدي للتحديات الاقتصادية والمالية للتنمية. إن المقررات والقرارات

التي ستتخذ في الأسابيع القادمة يجب أن تترجم الإرادة السياسية الجماعية للبلدان إلى توصيات سياسية بشأن المجموعة الكاملة لبنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة. وتحث أنغولا جميع الوفود على توخي الجرأة والمرونة، والأهم من ذلك كله على أن تكون على وعي كامل بأن السياسات الوطنية، في اقتصاد معولم، كانت لها في معظم الأحيان آثار عبر وطنية.

٣٧ - وواصل القول إن التباطؤ الاقتصادي العالمي يهدد بتعطيل التقدم المحرز من قِبل البلدان النامية صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حالة أنغولا، وهي بلد خارج من صراع طويل ومدمر، حدّ انهيار أسعار السلع الرئيسية من قدرة البلد على القيام باستثمارات حرجة في البنية التحتية أو التنمية البشرية أو تنمية التجارة والقدرات الإنتاجية التي تمس الحاجة إليها لتوطيد أسس السلام.

٣٨ - وأضاف قائلا إن من غير المقبول أن تستمر عوامل الهشاشة والاختلالات الطويلة الأمد الناشئة عن النظام في تخليف آثار سلبية في التنمية. يجب على المجتمع الدولي أن يتوخى إصلاح النظام المالي الدولي، وإن العضوية الشاملة للأمم المتحدة وشرعيتها جعلتا من الممكن أن تقوم بإيجاد الزخم السياسي الضروري.

٣٩ - وواصل القول إن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية وأثرها في التنمية تبعث على التشجيع لدى أنغولا، وهي ترحب باعتراف المجتمع الدولي بالحاجة إلى استجابة أكثر تنسيقا وشمولا لتخفيف الأثر السلبي للأزمة المالية العالمية، وخصوصا في البلدان النامية، ولتناول الحاجة الطويلة الأمد إلى الإصلاح الهيكلي لمنع نشوء ذلك الاضطراب الاقتصادي مرة أخرى.

٤٠ - وقال إن الأمن الغذائي يتصدر اهتمام القارة الأفريقية بسبب أهميته للصحة والإنتاجية والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الاقتصادي. وترحب أنغولا بالدعوة إلى عقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي في ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، معربة عن الأمل في أن يقوم مؤتمر القمة بترجمة الإرادة السياسية إلى إجراءات ملموسة لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ خططها واستراتيجياتها الوطنية في مجال الأمن الغذائي.

٤١ - وأردف قائلا إن أنغولا موقنة من أن في إمكان نظام تجاري قائم على القواعد وغير تمييزي ومنصف أن يسهم في تحسين الأمن الغذائي العالمي، كما يمكن أن يسهم في ذلك استقرارُ أسعار السلع الأساسية وتحسين الأداء الإداري وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي الدولي والحلول المستدامة لمشاكل الديون الواقعة على البلدان النامية. وتؤكد أنغولا على الحاجة الملحة إلى اتخاذ المجتمع الدولي لتدابير فعالة لدعم البلدان النامية في تنفيذ خططها الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي، عن طريق نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية والمساعدة التقنية.

٤٢ - وواصل القول إن الطبيعة العالمية لتغير المناخ تستدعي أوسع تعاون ممكن فيما بين البلدان في الاستجابة، يقوم على أساس مبادئ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل منها والظروف الوطنية. كانت لتغير المناخ آثار بعيدة المدى بالنسبة إلى توقعات تنمية البلدان النامية، بما في ذلك الآثار في الأمن الغذائي وتنفيذ خطة واستراتيجية التنمية الوطنية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٣ - وأضاف قائلا إن أنغولا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، ملتزمة بتنفيذها الكامل، وإنها تتطلع قدما إلى

الاختتام الناجح للمفاوضات بشأن فترة التزام ثان. يجب أن يأخذ أي نظام للانبعاثات سيُتفق عليه في الحسبان احتياجات البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتوفر سبل الوصول إلى التكنولوجيا والمساعدة المالية للتكيف لتغير المناخ ولتنمية اقتصادات بيئية لديها القدرة على التنافس. وتحث أنغولا البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بالتزامات طموحة فيما يتعلق بالفترة التي تتجاوز ٢٠١٢.

٤٤ - **السيد سيف علي عيدي** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن التراجع الاقتصادي في العالم المتقدم النمو قد أضرّ بالاقتصاد التنزاني بعدة طرق. وحتى ما يقال إنه انتعاش اقتصادي في البلدان المتقدمة النمو سيستغرق وقتا طويلا قبل أن يخلّف أثره في الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصاد جمهورية تنزانيا المتحدة. إن الإسقاطات الاقتصادية الكلية وأهداف السياسة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ تشير إلى أن النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي يتوقع أن يهبط من ٧,٤ في المائة في ٢٠٠٨ إلى ٥,٠ في المائة في ٢٠٠٩ وإلى أنه سيبدأ في الانتعاش في ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن حكومة بلده تطلق نداء بتقديم الدعم لجهودها لتناول الأزمة، فإنها لا تزال أيضا مدركة لمسؤوليتها عن بذل ما في وسعها للتصدي لآثارها عن طريق اتخاذ تدابير من قبيل زيادة الإشراف المنتظم على النظام المصرفي وإنشاء نظام للإنذار المبكر، واستعمال مؤشرات مختارة على أداء القطاع المالي لرصد التطورات على أساس يومي ومواصلة الإصلاح المركّز على إدارة الأخطار في القطاع المالي للبلد في مجموعه.

٤٥ - وواصل القول إن مختلف التدابير المتخذة من قِبل بلده للتصدي لأثر الأزمة عنت أنه، على الرغم من الضغط في السيولة على النطاق العالمي، ظلت الثقة العامة بالقطاع المالي للبلد قوية، ما سمح باستمرار عمل الأسواق المالية المحلية ونظم التسديد. ونتيجة عن هذه الجهود، فإن جميع المؤشرات على استقرار القطاع المالي، بما في ذلك كفاية رؤوس الأموال ونسب السيولة، ظلت قوية. وعلى الرغم من آثار الأزمة المالية العالمية الحادثة مؤخرا، ما زال النمو النشيط مستمرا في الاعتماد الذي يوفره القطاع الخاص. خلال الشهور العشرة الأولى من السنة المالية ٠٩/٢٠٠٨ سجل الاعتماد المقدم من قِبل المصارف التجارية إلى القطاع الخاص معدل نمو متوسطا بلغ نسبة ٣٨,٩ في المائة، وهي أعلى من الهداف الأولي، وهو هدف ٣٠,٥ في المائة، ولكن أقل قليلا من الهدف المنقح، وهو هدف ٣٩,٨ في المائة، الذي حُدِّد بغية تمويل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع البالغ ٧,٥ في المائة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتشكر جمهورية تنزانيا المتحدة الجهات الشريكة لها على مساعدتها حتى الآن وتطلب دعمها المستمر في التصدي للأزمات المتعددة التي تواجه البلد.

٤٦ - وأضاف قائلا إن أثر الأزمة المالية والتباطؤ الاقتصادي في قدرة البلدان النامية على الحصول على إمكانية الوصول إلى التمويل الضروري لأهدافها الإنمائية جعل من الواضح أنها تواجه خطر النكسات الخطيرة جدا لأهدافها الإنمائية، وخصوصا تحقيقها للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٧ - وواصل القول إن معظم البلدان النامية قد اضطلعت بإصلاحات اقتصادية وإدارية تستلهم إعلان الألفية في ٢٠٠٠ واتفق عليها في توافق آراء مونتيري في ٢٠٠٢. بيد أن الأزمات المتعددة التي تواجه هذه البلدان تهدد النجاح الذي حققته في عدد من المجالات، بما في ذلك العمالة والتعليم والحد من الفقر وصحة الطفل والأم. إن استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٠ ينبغي أن يأخذ في الحسبان التحديات التي تواجه البلدان النامية مثل بلده في تحقيق الأهداف، نظرا إلى أن الأزمات المتعددة قد نقلت ضمنا التاريخ المستهدف إلى ما بعد ٢٠١٥. يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تعترف بأهمية النهوض بالعمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، وهو موضوع عقد الأمم

المتحدة الثاني للقضاء على الفقر. من الأساسي إيجاد فرص عمل تكفي لاستيعاب السكان المتكاثرين وأيضا الأشخاص الذين ظلوا باطلين عن العمل أو ناقصي العمالة.

٤٨ - وقال إن جمهورية تنزانيا المتحدة تؤيد، بوصفها أحد البلدان الثمانية التي تطوعت بالاضطلاع بأنشطة تجريبية لمبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة، إصلاحات الأمم المتحدة وتعتقد بأن الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة قد قدمت معلومات تكميلية كانت مصدر مساعدة للوفود. ويحث وفد بلده الدول الأعضاء على إعطاء فرصة النجاح لهذه الإصلاحات بغية تحقيق التقدم في الدورة الرابعة والستين. وتنبغي ملاحظة أنه على الرغم من وجود الحاجة إلى جمع القضايا كلها في إطار عملية واحدة تُعنى بإصلاح الأمم المتحدة ينبغي توخي الحرص على تجنب حالة يصبح فيها الكامل عدو الخير.

٤٩ - وواصل القول إن بلده قد اتخذ تدابير للاستثمار في القطاع الزراعي، ولكنه يحتاج إلى القيام بذلك على نطاق أوسع. لقد قررت الحكومة مواصلة تركيزها على قطاع الزراعة بغية تلبية الطلب المحلي والدولي على الغذاء، وقد أنشأت طرائق لتمكين الفلاحين والمزارعين من المشاركة الكاملة في الزراعة الإنتاجية والمستدامة والاضطلاع بالأعمال التجارية الزراعية وتطوير الأسواق.

٥٠ - وأضاف قائلا إن تقلب أسعار السلع الأساسية، الذي فاقمته الأزمة الاقتصادية والمالية، محل قلق بالغ بالنسبة إلى أقل البلدان نموا. وبالاقتران بتباطؤ المفاوضات بشأن جولة الدوحة الإنمائية وحقيقة أن الأزمة الغذائية والأزمة في مجال الطاقة قد استنفدتا الاحتياطيات المالية للبلدان النامية تُركت التوقعات الاقتصادية للبلدان مثل بلده في حالة محفوفة بالمخاطر.

٥١ - وقال إن النظام الحالي لتسديد الدين يفتقر إلى الإنصاف. تجد البلدان نفسها مدينة ليس بمحض إرادتها بل بسبب إعادة تدوير الدين القديم الذي قد أُبقِي في غياب إطار لاستدامة الدين. إن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة إعادة هيكلة الدين المتعددة الأطراف قد لا تقطعان شوطا بعيدا لتخفيف عبء الدين الخارجي الواقع على جمهورية تنزانيا المتحدة.

٥٢ - وقال إن حالة الدين لبلده تعكس حالة بلدان أفريقية كثيرة أخرى واقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى التي كانت مؤهلة للإغاثة: في البداية حدث انخفاض كبير في مستوى الدين، ولكن الإغاثة لم تكن إلا مؤقتة، لأنه تعين على البلد أن يواصل الاستلاف لتلبية احتياجاته الإنمائية بينما يكفل تسديد الدين القائم. ينبغي للمجتمع الدولي أن يستأنف المناقشات بشأن إلغاء الديون القديمة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.